

" المعلومات وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات "
مع الإشارة إلى الدول العربية

إعداد

د. طارق نوير

tnouiar@idsc.net.eg

خبير اقتصادى

معهد التخطيط القومى

جمهورية مصر العربية

مارس 2009

هيكل الدراسة

صفحة	الموضوع
3	ملخص الدراسة
4	(1) مقدمة
5	(2) اقتصاديات المعلومات ، وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات نظرة مفاهيمية
5	1/2 : اقتصاديات المعلومات
6	2/2 المعلومات ودورها في كفاءة عمل الأسواق ، وفعالية المؤسسات
6	1/2/2 : المعلومات وكفاءة عمل الأسواق
8	2/2/2 : المعلومات وفعالية عمل المؤسسات الحكومية
12	(3) تقييم الأنظمة الإحصائية وحالة الإحصاءات في الدول العربية
12	1/3: التزام الدول العربية بالمبادئ الإحصائية الأساسية للأمم المتحدة
14	2/3: التزام الدول العربية بالمعيار العام والخاص لنشر البيانات (GDDS) ، (SDDS)
14	3/3 : تقييم وضع الدول العربية في مؤشر القدرة الإحصائية Statistical Capacity Indicator
16	(4) تقييم كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية
16	1/4: أوضاع الدول العربية في مؤشرات الحرية الاقتصادية
17	2/4: أوضاع الدول العربية في مؤشرات سهولة أداء الأعمال
19	3/4: أوضاع الدول العربية في مؤشرات الفساد وفاعلية الحكومة
20	4/4: مؤشرات الحوكمة والأخلاقيات المؤسسية
22	(5) العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات في الدول العربية
25	(6) النتائج والتوصيات
27	(7) قائمة المراجع

ملخص الدراسة

يعد وجود الأسواق الكفؤة ، والمؤسسات الفاعلة من الشروط الضرورية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وتعتبر المعلومات مكوناً رئيسياً هاماً لتفعيل مفاهيم اقتصاديات السوق ، خاصة في ضوء عملة الأسواق وتحرير التدفقات السلعية والرأسمالية ، والزيادة المحتملة في التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتوسع حجم القطاع الخاص في المجتمع. وكذلك فان للمعلومات دوراً هاماً لقيام الحكومة بدور المنظم لأحوال السوق من خلال مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والرقابية المختلفة.

وفي ضوء الارتباط الوثيق بين المعلومات وكفاءة الأسواق والمؤسسات ، سعى فرع " اقتصاديات المعلومات " إلى تلافى " النقص " الذى يحدث في توافر المعلومات بالكمية والكيفية المطلوبة ، لإتمام التبادلات والمعاملات في الأسواق بين الأطراف المختلفة ، من خلق " الحوافز " والدوافع لديهم للإفصاح عن هذه المعلومات وتمائل وصولها ، بما يحقق تعظيم المنافع لكافة الأطراف ويراعى الكفاءة الاقتصادية ، والتخصيص الأمثل للموارد.

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل كل من الأسواق والمؤسسات مع الإشارة إلى الدول العربية ، وقد توصلت الدراسة إلى ان الدول العربية ليست كتلة إحصائية واحدة متجانسة في أدائها الإحصائي ، فبعض الدول العربية حقق أداء إحصائي أفضل من البعض الآخر ، ولاتزال الأنشطة الإحصائية في بعض الدول العربية تعاني من مجموعة من نقاط الضعف وأوجه القصور، سواء فيما يتعلق بجودة وشمول المنتجات والخدمات الإحصائية والمعلوماتية ، أو بالنسبة لسلامة الإطار المؤسسى والتشريعى الذى تعمل من خلاله هذه الأنشطة ، بما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من صناعة الإحصاء والمعلومات لمساعدة صانعى السياسات ومتخذى القرارات ، ودعم مسيرة وجهود التنمية. كما أظهرت مؤشرات قياس كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، ان بعض الدول العربية - وخاصة الدول العربية صغيرة الحجم ، ودول مجلس التعاون الخليجي - حققت وضعاً جيداً ، بالمقارنة بباقي الدول.

وعلى الرغم من أن كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية تتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية - بخلاف دور الإحصاءات والمعلومات - ، إلا أن القدرات الإحصائية والمعلوماتية لها اثر هام مباشر على فعالية أداء الحكومة ، حوكمة المؤسسات ، وربما بشكل غير مباشر على كفاءة وفعالية الأسواق متمثلة في الحرية الاقتصادية وأداء الأعمال.

وتخلص الدراسة ، أن الدول العربية إذا ما قامت بإجراء تحسينات في منظومة الإحصاء والمعلومات ، فان ذلك سوف يعود بالإيجاب وبشكل قوى على كفاءة الأسواق والمؤسسات بها ، وخاصة فيما يتعلق باستكمال باقى الدول العربية جهودها نحو إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات والمعلومات. مع ضرورة توجه صانعى السياسات الإحصائية في الدول العربية نحو إتباع مبدأ لامركزية النظام القومى للإحصاء والمعلومات ، لتحقيق المزيد من الكفاءة والفاعلية له. إلى جانب ضرورة إدماج القطاع الخاص في صناعة الإحصاء والمعلومات في الدول العربية ، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في مجتمع المعلومات، حيث أنه هو المصدر الاساسى للبيانات في ظل اقتصاد السوق، وفي نفس الوقت هو المستهلك لجزء كبير من البيانات، والمستثمر الرئيسى في التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على جميع الأنشطة الإحصائية في الدول العربية.

(1)

مقدمة

يعد وجود الأسواق الكفؤة ، والمؤسسات الفاعلة من الشروط الضرورية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فكفاءة الأسواق تتطلب ضرورة توافر المعلومات الكاملة - أو العلم التام - إلا أن الواقع يشير إلى أن أطراف علاقة التبادل أو التعامل قد يعانون مما يسمى نقص المعلومات **Incomplete Information** ، وفي أوضاع أخرى يعانون مما يسمى بمشكلة عدم تماثل المعلومات **Information Asymmetry** . بما يؤثر على عمل آليات السوق وإحداث تشوهات فيه ، بحيث لا تقوم قوى العرض والطلب بإصدار الإشارات السعرية الصحيحة ، أو ما يعرف بظاهرة عدم كمال الأسواق **imperfection of the markets** .

وبالنسبة لفعالية عمل " المؤسسات " ، فقد أكدت تجارب التنمية ان نوعية المؤسسات السائدة في المجتمع لها دور اساسى وفعال في التأثير على الأداء الاقتصادى للدول ، الا انه في ظل عدم كمال المعلومات ، والسلوك الانتهازي المحتمل تصيح هناك تكلفة إضافية مصاحبة لإتمام المعاملات المختلفة ، ويصبح الدور الفاعل للمؤسسات ، هو العمل على تخفيض ذلك التكلفة بما يؤدي إلى تشجيع قيام المعاملات الاقتصادية المختلفة ، وتحقيق النمو الاقتصادى ، وكفاءة تخصيص الموارد. وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وإتاحتها للجميع. ونظرا لان الدول العربية تتباين من حيث إنجازاتها التنموية وتحولها إلى اقتصاديات السوق ، فان بعضها حقق نجاحات ملموسة في مجال تحسين أنظمتها الإحصائية ، وإنتاج إحصاءات ومعلومات جيدة ، ولايزال البعض الآخر يسعى جاهدا إلى تحقيق هذه الأهداف.

وعليه تهدف الدراسة المقترحة إلى تحليل العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل كل من الأسواق والمؤسسات مع الإشارة إلى الدول العربية ، حيث تستعرض الدراسة بعد المقدمة ، اقتصاديات المعلومات ، وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات في القسم الثانى ، ويركز القسم الثالث من الدراسة على تقييم الأنظمة الإحصائية وحالة الإحصاءات في الدول العربية ، ثم يتناول القسم الرابع تقييم كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، ويركز القسم الخامس على فحص العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات في الدول العربية.

(2)

اقتصاديات المعلومات ، وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات نظرة مفاهيمية

يتناول هذا الفصل نبذة عن " اقتصاديات المعلومات ، ودور المعلومات في كفاءة عمل الأسواق ، وفعالية المؤسسات ، وذلك على النحو التالي:

1/2 : اقتصاديات المعلومات

ظهر فرع اقتصاديات المعلومات (Information economics) والذي ساعد على دراسة وتوقع السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة ، من خلال إدخال دور المعلومات في التحليل الاقتصادي ، وبيان مدى تأثير المعلومات على سلوك الفاعلين الأساسيين في الاقتصاد ، وعلى اتخاذ القرارات الاقتصادية ، بحيث يمكن تصميم سياسات اقتصادية واتخاذ القرارات التي تؤدي إلى قدر أعلى من الكفاءة. وأيضاً عالج هذا الفرع الأوضاع التي تسود فيها معلومات ناقصة " غير كاملة " ، أو وجود معلومات لدى طرف معين من أطراف التبادل ، ويقوم بحجبها عن الطرف الآخر - بما يعرف بعدم تماثل المعلومات - من خلال توليد "الخوافز" المتعددة للإفصاح عن هذه المعلومات.

ومن أهم الموضوعات التي عالجها فرع اقتصاديات المعلومات ، دراسة ما يسببه نقص المعلومات من فشل السوق. ويقصد بفشل السوق الوضع الذي لا تكون فيها عمليات التبادل فيه قادرة على تمكين الأفراد من اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تعظيم المنفعة وتعظيم الأرباح. فالسوق في النهاية وعاء للمعلومات ، فإذا لم تكن المؤشرات التي يرسلها السوق ومن أهمها السعر إلى المتعاملين دقيقة ومفيدة ، فانه لن يقوم بوظيفته على الوجه المطلوب¹.

وقد اعتمد التحليل الاقتصادي في أكثر جوانبه على فرضية "المعلومات التامة" **Perfect Information** ، أو العلم التام **Perfect Knowledge**. حيث يقوم التحليل الاقتصادي الجزئي على افتراض أن جميع الأفراد الذي تربطهم علاقات اقتصادية لديهم العلم التام ، ولديهم اعتقاد متماثل حول الأمور التي ستقع في المستقبل ، والتي تكون ناتجة عن القرارات التي يتخذها هؤلاء الأفراد. وهناك شروط لتحقيق وضع العلم التام ، منها : عندما يعلق الأفراد ذوي العلاقة احتمالاً موجباً لأمر سيقع في المستقبل يكون ناتجاً عن قرارات يتخذونها هم أو يتخذها غيرهم ، أو عندما يعلم الجميع علماً كاملاً القيمة الحالية للدخل المتولد في المستقبل والأسعار السائدة في المستقبل.

ويستخدم مفهوم " المعلومات التامة " في الاقتصاد ليصف الوضع الاقتصادي الذي تكون فيه "المعرفة" عن احد المشاركين في السوق متاحة لكل اللاعبين أو المشاركين الآخرين ، فكل لاعب يعلم العوائد والاستراتيجيات المتاحة للاعبين الآخرين². وإذا كان السوق لا تتمتع بمعلومات تامة ، فان الأطراف لن تستطيع التنبؤ بالأفعال أو ردود الأفعال لبعضهم البعض. وتعتبر المعلومات التامة واحدة من الشروط المسبقة النظرية لعمل السوق بشكل تنافسي وكفاء ، حيث يتخذ كل طرف من أطراف السوق قرارات رشيدة استناداً إلى توافر معلومات جيدة³.

¹ - Akerlof, G. (1970). The market for lemons: quality uncertainty and the market mechanism. Quarterly Journal of Economics 84 (3), pp: 488-500.

² - Wikipedia , en.wikipedia.org

³ - يختلف مفهوم " المعلومات الكاملة " عن مفهوم " المعلومات التامة " Complete vs. perfect information ، فالمعلومات الكاملة Complete information تشير إلى الحالة التي يتوافر فيها معلومات عن الهيكل الخارجي للسوق (أو المباراة) ، بينما المعلومات التامة تشمل على المعلومات داخل السوق ، وردود الأفعال للاعبين الأساسيين واستراتيجياتهم ، والعوائد المتوقعة للمباراة.

إلا أن الواقع يشير إلى أن أطراف علاقة التبادل أو التعامل قد يعانون مما يسمى نقص المعلومات **Incomplete Information** ، وفي أوضاع أخرى يعانون مما يسمى بمشكلة عدم تماثل المعلومات **Information Asymmetry** .

وتظهر هذه المشكلة في سياق مشاكل الأصيل – العميل **principal-agent problems** ، وذلك عندما يملك احد أطراف التعامل معلومات أكثر أو أفضل من الطرف الآخر ، بما يؤدي إلى حدوث عدم توازن في القوى وتضارب مصالح الأطراف ذوي العلاقة ويتولد عنه حالة من عدم اليقين ، ومن ثم حدوث انحراف في التعاملات بعيدا عن مسارها الطبيعي الأمثل. ومن أمثلة وجود هذه المشكلة ، ما يعرف باسم المخاطر الأخلاقية أو المعنوية **Moral Hazard** والذي يقصد به عدم قدرة الأصيل نتيجة نقص المعلومات لديه على كشف **Observe** قرارات الوكيل إلا بتكاليف كبيرة ، وعدم قدرته على معرفة أوجه القصور في المعاملات ، والمشكلة الثانية تعرف باسم الاختيار العكسي **Adverse selection** ، والذي يشير إلى اتخاذ قرارات عكسية في إتمام المبادلات نتيجة نقص المعلومات ، وعدم تأكد الأصيل من أخلاقيات الوكيل وتحليه بالأمانة والصدق وبعده عن الخيانة.

وتناولت الأدبيات حلين أساسيين لهذه المشكلة ، هما : الإشارات (أو التأشير) **Signaling** ، والغريزة **Screening**. حيث قدم **Michael Spence** ، فكرته عن الإشارات **Signaling** ، حيث يرى انه في الموقف الذي يكون هناك عدم تماثل في المعلومات ، فانه يمكن لبعض الأفراد أن تؤثر عن ذلك من خلال نقل المعلومات إلى الأطراف الأخرى وبما يحل من مشكلة عدم تماثل المعلومات. وبمعنى آخر هي تبين الطريقة التي يستطيع بها أحد طرفي العقد توصيل المعلومات (في حال عدم تكافؤ المعلومات) إلى الطرف الآخر حول العناصر ذات العلاقة بنجاح العملية التعاقدية من خلال إعطائه إشارات معينة، فالشهادة الجامعية هي إشارة **Signal** إلى الحد الأدنى من المهارة والكفاءة والقدرة على التعلم ، ولكنها ليست بالضرورة ان تضمن بالفعل النجاح في الوظيفة ، لذا فإن مهمة الحوافز في العملية التعاقدية ، هو دفع الطرف الآخر إلى إرسال المؤشرات الصحيحة عن جهده وعن المعلومات الخفية لديه¹. أما مفهوم " الغريزة " **Screening** ، والذي قدم بواسطة جوزيف ستجلتز **Joseph E. Stiglitz** ، فهو يشير إلى الموقف الذي فيه يبحث الطرف الأول الذي يعاني من نقص المعلومات ، الطرف الثاني لكي يستوحى منه المعلومات التي يحتاجه ، ويتم ذلك من خلال تجهيز قائمة للاختيارات يقوم الطرف الثاني الاختيار من بينها.

2/2 المعلومات ودورها في كفاءة عمل الأسواق ، وفعالية المؤسسات

1/2/2 : المعلومات وكفاءة عمل الأسواق

يرتكز اقتصاد السوق على أعمال آليات العرض والطلب ، على أن تقوم الحكومة بدور الرقابة والمتابعة وضبط الأسواق من خلال الأجهزة الرقابية والتنظيمية المختلفة. لذا لاغنى عن وجود "المعلومات" بكميات ونوعيات مناسبة لتفعيل اقتصاد السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية للأسواق ، وضمان تدخل حكومي ورقابي فاعل لتحقيق اعتبارات العدالة الاجتماعية ، وبما ينعكس في النهاية على رفاهية ومستوى معيشة المواطنين.

فالسوق التي تخضع لظروف المنافسة الكاملة يسوده سعر واحد للسلعة يلتزم به كل بائع ومشتري ، وهناك العديد من الشروط اللازمة لتحقيق المنافسة الكاملة في السوق ، منها تعدد الباعين والمشتريين ، وتجانس السلعة ، وحرية الباعين

¹ - محمد على القرى ، " نظرية الحوافز : تطبيقات في الاقتصاد الإسلامي " ، www.elgari.com/article90.htm

والمشتريين للدخول والخروج من السوق ، إلا أن توافر الشروط الثلاثة السابقة لا يضمن أن تتم جميع المبادلات بذات السعر ، فهذه الشروط تمثل شروط ضرورية وليست كافية ، لذا يجب إضافة شرط آخر ، وهو " العلم التام " بأحوال السوق من قبل كافة المشتريين والأسواق. اى ضرورة توافر المعلومات الكاملة والمستمرة فى كل عملية من عمليات البيع والشراء التى يتم إتمامها فى السوق لدى كل أطراف التبادل فى السوق ، بحيث يكون لدى كل طرف القدرة على التصرف السريع فى اتخاذ القرار¹.

وهذا الشرط يتيح وجود سعر واحد للسلعة فى السوق بحيث لا يشتري مستهلكا بأعلى منه ، حيث لا يتبع المنشأة بأقل منه ، ومن ثم تستبعد منها اى قوى احتكارية. حيث تؤدي المعلومات إلى إصدار الإشارات السعرية السليمة ، وإلى تحسين التقابل بين العرض والطلب ، وتقليل حالات الاحتكار. وإذ لم يتحقق هذا الشرط لن تكون السوق منافسة كاملة ، بسبب عدم استطاعة الوحدات الاقتصادية المختلفة الاستجابة لتغيرات الظروف السائدة فى السوق ومنها الأسعار ، نتيجة لعدم توافر المعلومات الكاملة بأحوال السوق.

وقد أصبحت قضية الحصول على المعلومات ، وسهولة الحصول عليها ، وحرية تداولها ، ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين ، حيث تعد المعلومات محمدا هاما للقرارات الاستثمارية ، وتدفقات الاستثمارات المحلية والعالمية ، والتي بدورها تؤثر بالإيجاب على النمو.

ونظرا لشدة التنافس بين الدول على اجتذاب الاستثمارات ، فإنها تتنافس أيضا على المعلومات ، حيث تسعى كافة الدول إلى تحسين بنيتها الأساسية ، وخاصة البنية الأساسية المعلوماتية . فالمعلومات وثيقة الصلة بالقرارات الاستثمارية ، وإعداد دراسات الجدوى اللازمة لمشروعاته. والدول التى تقوم بإنتاج معلومات إحصائية يمكن الاعتماد عليها وفى الوقت المناسب ، تستوفى الشروط الضرورية والأساسية اللازمة للنجاح فى المنافسة فى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية².

وجدير بالذكر فان علاقة المعلومات بالقرارات الاستثمارية ، لا يتوقف عما إذا كانت هذه المعلومات متاحة أم لا ، وإنما بشكل أكبر على مدى الاعتمادية على هذه المعلومات. فكلما ازدادت درجة إمكان الاعتماد على المعلومات ، كلما ازدادت ثقة المستثمرين وصناع السياسات فيما يتخذونه من قرارات. وإذا ما قدر احد المستثمرين ان المعلومات غير كافية أو لا يمكن الاعتماد عليها ، فان القرار المحتمل نتيجة لذلك هو عدم الاستثمار. والدول التى تحقق فى التنافس بشأن المعلومات ، ستحقق أيضا فى التنافس على جذب الاستثمارات. ان المعلومات وجودتها تكون هامة فى القرارات الاستثمارية ، فهى تمكن من حساب التدفقات النقدية ، ومعدلات العائد والمخاطر.

وإذا نظرنا لأهمية المعلومات ، وأداء سوق المال (البورصة) ، نجد أن قضية عدم تماثل المعلومات تنشر فى البورصات ، لذا تسعى الأجهزة الرقابية القائمة على الإشراف على أداء البورصات فى كل دول العالم إلى إصدار القوانين التى تمنع سوء استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأطراف للتربح عن طريق تداول الأسهم والسندات المقيدة فى البورصة ، وتمنع تلاعب مسعولي الشركات بالأسهم ، وبعض شركات الأوراق المالية ، وكذلك تطبيق القواعد المتعارف عليها بشأن الإفصاح والشفافية داخل البورصات.

1 - محمد سلطان أبو على ، هناء خير الدين ، " الأسعار وتخصيص الموارد " ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ص 7 ، 1979.

2 - ميروس ماكويين ، " حرية المعلومات : خطوة نحو عدالة قرار الاستثمار " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ص 10 - 25 ، 2005.

ويرى بعض الاقتصاديين إلى أن عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية الناشئة وخاصة في ظل وجود تشوهات محلية وتعرض الاقتصادات المحلية للصدمات الخارجية لن يؤدي بالضرورة إلى التخصيص الأمثل للموارد المالية¹.

وجدير بالذكر ، فإنه في ظل اقتصاد السوق يظل هناك دور هام للتخطيط ، إلا أن التخطيط المناسب له يسمى **بالتخطيط التأشيري** ، والذي يتمثل جوهره في إبراز اتجاهات الاقتصاد القومي خلال الفترات المستقبلية ، وذلك من خلال إجراء الدراسات المستفيضة التي يجب أن تقوم بها أجهزة التخطيط المختلفة ، وبيان أهم الأنشطة التي يحتاج إليها الاقتصاد القومي في الفترة المقبلة التي ينصب عليها التخطيط. وإظهار الأنشطة المخصصة للقطاع الخاص وإرشاده إليها، مع إمكانية تقديم دراسات الجدوى الأولية عن هذه الأنشطة كعنصر جذب وتشجيع اضافي لتوجيه استثمارات القطاع الخاص إلى الأنشطة المنتجة. ولاشك ان المعلومات تعتبر أساسية لهذا النوع من التخطيط.

كما ان إتاحة المعلومات الكترونيا عبر الانترنت ، يكون له تأثير كبير على اقتصاديات وديناميكيات الأسواق ، فالسوق هو المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين (جانِب العرض) والمشتريين (جانِب الطلب) و يتم من خلاله تبادل للسلع وفقا للأسعار التي تتحدد طبقا لطبيعة السوق. وقد كان هذا التعريف يشير في الماضي إلى انحصار السوق في بقعة محدودة ، أما اليوم وبعد إمكانية إتاحة المعلومات الكترونيا عبر الانترنت نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فقد أمكن التعامل بين البائعين والمشتريين دون ما حاجة إلى التقائهم في مكان واحد رغم المسافات الطويلة التي تفضل بينهما².

2/2/2 : المعلومات وفعالية عمل المؤسسات الحكومية

أكدت تجارب التنمية في الدول المختلفة ان حزمة إصلاحات السوق ليست الشرط الكافي لتحقيق التنمية المرجوة والنمو المستدام ، حيث اتضح من خبرات الدول المختلفة ان **نوعية المؤسسات السائدة في المجتمع لها دور اساسي وفعال في نجاح أو فشل إصلاحات السوق** ، وفي التأثير على الأداء الاقتصادي للدول بوجه عام ، فالمؤسسات تساهم في وضع أسس مستقرة ومتفق عليها داخل كل مجتمع ترشد الأفراد بشأن كيفية إتمام المعاملات المختلفة ، فتضع المعايير أو القواعد لما هو مقبول ومتوقع من سلوك الأفراد والجماعات ، وما هو غير مقبول أو غير جائز. ومن ثم فان معرفة طبيعة المؤسسات السائدة في المجتمع تقلل من درجات عدم التقين التي يواجهها الأفراد في معاملاتهم اليومية. وقد اتضح ان الدول التي افتقرت إلى المؤسسات الاجتماعية والسياسية المناسبة لم تستطع الحفاظ على النمو والاستقرار الاقتصادي الذي حققته. وقد ظهر فرع **الاقتصاد المؤسسي الجديد** ، ليلقي الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات في التأثير على الأداء الاقتصادي. ففى ظل عدم كمال المعلومات والرشادة المقيدة للأفراد ، والسلوك الانتهازي المحتمل تصيح هناك تكلفة إضافية مصاحبة لإتمام المعاملات المختلفة ويصبح دور المؤسسات الفعالة هو العمل على تخفيض ذلك التكلفة بما يؤدي إلى تشجيع قيام المعاملات الاقتصادية المختلفة ، وتحقيق النمو الاقتصادي ، وكفاءة تخصيص الموارد³.

¹ - Joseph E. Stiglitz , " Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability " , Stanford University , 2000 , P.15.

² - رأفت رضوان ، " عالم التجارة الالكترونية " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ص ص : 20-25 ، 1999.

³ - يلاحظ ان اصطلاح المؤسسات Institutions ، المستخدم في أدبيات الاقتصاد المؤسسي الجديد ، يختلف عن المدلول الذي تثيره في ذهن الكثيرين . فالمؤسسات في الاقتصاد المؤسسي الجديد لا تشير إلى الأجهزة والهيئات القائمة في المجتمع ، وإنما يقصد بها القواعد او القيود التي يفرضها البشر على أنفسهم لتسهيل التنسيق والتفاعل بينهم . وتتكون من مجموعة القواعد الرسمية كال دستور ، والقوانين ، وحقوق الملكية ، واللوائح المنظمة للشركات ، والقواعد غير الرسمية أو القواعد غير المكتوبة للسلوك الاجتماعي كالعادات ، والتقاليد ، والأعراف ، هذا بالإضافة إلى فاعلية تطبيق هذه القواعد أو درجة إلزامها للأفراد.

وتعد المعاملات Transactions ، اى العلاقات الاقتصادية التى تتم بين أكثر من طرف هى محور اهتمام الاقتصاد المؤسسى الجديد ، حيث تشترك جميع أدبياته فى إدراك أن تنظيم المعاملات ينطوى على تكلفة إضافية يطلق عليها تكلفة المعاملات ، والتي تنشأ فى الأساس بسبب المجهودات التى يبذلها الأفراد لحماية حقوق ملكيتهم ولضمان تمكنهم الفعلى من حقوقهم فى المعاملات المختلفة ، وبسبب وجود إطار من عدم التيقن وسلوك انتهازي محتمل من قبل الآخرين. ومن أمثلة تكاليف المعاملات تكلفة جمع المعلومات عن الشركاء التجاريين ، وتكلفة صياغة العقود ومتابعة تنفيذها ، وأيضا التكاليف التى يتحملها الأفراد لتنفيذ الإجراءات الحكومية المطلوبة لإتمام بعض المعاملات ، مثل تكلفة تسجيل الملكيات واستخراج التراخيص.

وتلعب المؤسسات الفعالة مجموعة من الأدوار تؤدى مجتمعة إلى تخفيض تكاليف المعاملات ، ورفع كفاءة الأسواق ، وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى المستدام ، فضلا عن علاج فشل الأسواق ، منها ما يلى: حماية حقوق الملكية والحقوق التعاقدية للأفراد من خلال نظام قانونى وقضائى فعال يضمن تطبيق العقود وكفاءة فض النزاعات ونزاهتها. و توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وإتاحتها للجميع. و حماية المنافسة وتشجيعها عن طريق تيسير إجراءات الدخول والخروج من الأسواق وإجراءات ممارسة الأعمال ، والتطبيق الجاد لقوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار. وتيسير إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية وتبسيطها.

كما أن وجود المؤسسات الفعالة يقلل من سلوك الانتفاع الجمانى من مجهودات الآخرين Free Riding Behavior ، ومن ثم يسمح بعلاج فشل الأسواق فى توفير السلع الجماعية Collective Goods. وقد أوضح تقرير البنك الدولى " بناء المؤسسات من اجل الأسواق " ان بناء المؤسسات الفعالة المساندة لعمل الأسواق يجب ان يسير فى الخطوات التالية :

1- تحديد الفجوة المؤسسية ، اى تحديد الوظائف الغائبة التى لا توفرها المؤسسات القائمة فى المجتمع ، وذلك بهدف استكمال ما هو ناقص.

2- تحديد خصوصية كل مجتمع من حيث العادات والأعراف السائدة فيه ، والقدرة الإدارية للهيئات الحكومية ، وتكلفة خلق وصيانة المؤسسات المختلفة بالمقارنة بمستويات الدخل السائدة ، ومستوى التكنولوجيا الملائم للمجتمع إلى آخر ذلك من العوامل المميزة لكل مجتمع . وترجع أهمية التعرف على خصوصية المجتمع إلى خطورة نقل واستيراد المؤسسات الأجنبية دون مراعاة تباين الظروف بين البلدان المختلفة، فالمؤسسات الناجحة فى الدول الصناعية قد لا تحقق نتائج مماثلة فى الدول الفقيرة.

3- الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى فى التنمية المؤسسية مع تطويعها لتلاءم خصوصية كل مجتمع . كما انه يمكن الأخذ بسياسة التجريب الفعلى لبعض المؤسسات المتكررة وغير المسبوقة التى يطورها كل مجتمع لتلاءم احتياجاته. ويشترط لنجاح سياسة التجريب الفعلى ان يتصف صانعو السياسة بالمرونة الكافية التى تسمح لهم بالتخلي عن المؤسسات غير الناجحة ، وان يتم تقدير تكاليف التجريب وموازنتها مع المنافع المحتملة منه.

¹ - إيمان الشاعر ، " الاقتصاد المؤسسى الجديد مع التركيز على إمكانيات تطبيقه فى مجال العمل الجماعى فى قطاع الزراعة المصرى " ، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، ص 40 ، 2007.

وتلعب المعلومات دوراً هاماً في فاعلية الأجهزة الرقابية والتنظيمية ، حيث نجد انه بسبب وجود احتكارات أو موردين مسيطرين، فإن قد يتواجد أسعار عالية مصطنعة ، وتسعير سلبى ضار. ولكي نتجنب حدوث مثل هذه المواقف، وتحقيق الرفاهة للمجتمع، فإن الدولة تتدخل لكي تعالج "إخفاقات" السوق. من خلال التنظيم **Regulation**. وذلك لإعادة ضبط الأسعار ، وتجنب مواقف سوء استعمال الأوضاع المسيطرة في السوق، وفي نفس الوقت إيجاد الظروف الضرورية لعمل الإجراءات والقوانين بغرض التحول إلى المنافسة الكاملة.

ولتأسيس جهاز التنظيم الفعال **Regulator** ، يجب أن يقوم بانجاز أهدافه المختلفة ، وان يكون له أساس قانوني قوي ، وان يقلل التكاليف وانحرافات السوق ، ويشجع على تنشيط السوق ، وان يكون بسيط وعملي للمستخدمين ، ومتسق مع التنظيمات والسياسات الأخرى من خلال العمل على تجنب تداخل أو ازدواجية الأنشطة بين السلطات التنظيمية المختلفة. بالإضافة إلى ضرورة ان يكون جهاز التنظيم مستقل في ممارسة سلطاته ووظائفه المختلفة ، سواء كان هذا الاستقلال وظيفياً ، أو فنياً ، أو إدارياً ، أو مالياً. هذا وتتركز وظائف المنظم في : ضمان جودة الخدمة ، وضع ضوابط السعر ، منح التراخيص والامتيازات ، ضمان التنافس الحر ، تسوية النزاع بين المؤسسات ، وأخيراً حماية المستهلك.

ولأداء هذه الوظائف بكفاءة وفعالية يتطلب الأمر جمع أقصى كمية ممكنة من المعلومات عن التكاليف وأسعار الخدمات والسلع ، بالإضافة إلى نشر المعلومات التي يحتاجها المستخدمين المختلفين. حيث أن احد العوامل التي تعوق التنظيم الكفاء ، هو عدم تجانس المعلومات ، فعندما تتفاوض مجموعتان وتملك إحداها معلومات أكثر من الأخرى فإن جهاز التنظيم لا يكون لديه كل المعلومات المتاحة لهؤلاء الذين يتم تنظيمهم، وتكون الدوافع لتوفير المعلومات ضعيفة جداً، بينما تكون الدوافع لإخفاء معلومات ضارة أو تقديم معلومات مشوهة قوية. وفي هذه الحالات يصعب تصحيح عدم التجانس هذا في المعلومات، حيث أنه من المحتمل أن يحصل جهاز التنظيم على جميع المعلومات المطلوبة للقيام بالتنظيم المطلوب (مثل الأسعار، والتكاليف ، ومستويات الطلب التي تواجه كل منتج). وحتى إذا كان الحصول على المعلومات ممكناً، فإن ذلك ينتج عنه تكلفة عالية جداً¹. هذا بالإضافة إلى انه في ظل وجود معلومات غير كاملة ، فقد تنشأ ردود فعل معاكسة بين الفاعلين الأساسيين في القطاع أو الصناعة المعنية ، لدرجة أن التأثيرات الناتجة تصبح معاكسة لما هو متوقع من تطبيق التنظيم.

كما أن للمعلومات دور هام لضمان فعالية الجهاز المصرفي ، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن ضمان وجود معلومات كاملة وحرية تداولها ، تعد من أهم وظائف مؤسسات الوساطة المالية. ذلك أن وجود حالة عدم تماثل المعلومات **Information Asymmetry** بين البنوك (أو المدخرين) ، والمقترضين (مستخدمي الأموال) يجعل عملية التقويم الائتماني عملية باهظة التكاليف ، حيث نظراً إلى عدم القدرة على التعرف على الملاءة الائتمانية للمقترض بتكاليف معقولة ، فان البنوك يفترضون دائماً انحطاط مستوى تلك الملاءة الائتمانية ، وسوف يمتنعون عن الإقراض ، أو يشترطون عند الإقراض معدلاً مرتفعاً من الفوائد. إن صعوبة التحقق من نوعية المعلومات التي يتوافر عليها البنك وعدم إمكانية ذلك إلا بعد التحقق منها بدقة يؤدي إلى صعوبة تحويل هذه المعلومات نفسها إلى خدمة مصرفية².

¹ - الاتحاد الدولي للاتصالات ، " تنظيم الاتصالات " ، www.ituarabic.org/telecomregulaory/unit1-1-telecomregulatory.doc ،

² - Megginson, William . L. "Corporate Finance Theory". Reading, Mass., Addison – Wesley, 1997.

حيث نجد انه بسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقرض ، قد يتعثر الائتمان لكون أن أحد جانبي المعاملة (أغلب الظن أنه العميل) يكون لديه معلومات أكثر عن المشروع طالب الائتمان ولكن يخفيها عن الطرف الآخر (أغلب الظن هو البنك). حيث يلجأ بعض المقرضين وبالتعاون مع الآخرين إلي تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول التي يمتلكونها وخاصة العقارية بغرض الحصول علي قروض بقيمة عالية ، وغالبا ما يتم منح الائتمان، غير أن هذا قد ينتج عنه مشكلتان رئيسيتان هما: الاختيار السيئ للمشروعات التي يتم تمويلها ، والمخاطر الأدبية أو الأخلاقية. وتتمثل إحدى الطرق التي يمكن بواسطتها تجنب مشاكل عدم تماثل المعلومات و سوء اختيار المشروعات في التمسك بالأسس الفنية والمالية لتقييم جدوى المشروعات ، صحيح أن دراسة الجدوى الاقتصادية و الفنية لا تضمن بالضرورة نجاح المشروعات، غير أنها تقلل من احتمالات الفشل وتجنب المقرضين كثيرا من مخاطر زيادة التكاليف أو استتالة مدة تنفيذ المشروعات.

وأیضا یضمن توافر وإتاحة المعلومات ، تكوين برلمان يعبر عن - ويمثل - الشعب بشكل حقيقي ، وان يمارس أدواره التشريعية والرقابية بشكل كفاء ، حيث أن إجراء انتخابات حرة وعادلة ، يتطلب إطلاع العامة على العملية السياسية بصورة ملائمة، الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق توفير إمكانية الاطلاع على المعلومات وضمان حرية الإعلام واستقلاليتها. وبعد ذلك يأتي دور البرلمان ، والذي يقوم بالعديد من الوظائف التشريعية والرقابية والنيابية ، فهو يصادق على التشريعات التي تتقدم بها الحكومة ، وهو الذي يصدق على الموازنة والسياسة الضريبية التي تقترحها الحكومة بغية جمع الموارد المالية اللازمة وكيفية إنفاق الضرائب التي تتم جبايتها بموجب السياسات العامة¹.

ولجعل البرلمان يؤدي دوره بكفاءة وفعالية ، وبما يحقق تعزيز قيم الحكم الجيد ، المتمثلة في المحاسبة والشفافية والمشاركة ، فإنه يجب أن يتوافر لأعضائه ولجانته المعلومات الجيدة والموثوق فيها ، والتي بدونها قد يتم التشكيك في مدى قيامه بأدواره على النحو الأمثل ، وخاصة فيما يتعلق بمدى فعالية أدواته المختلفة : الأسئلة وطلبات الإحاطة ، والاستجوابات ، ولجان البرلمان.

(3)

تقييم الأنظمة الإحصائية وحالة الإحصاءات في الدول العربية

لتقييم الأنظمة الإحصائية وحالة الإحصاءات في الدول العربية، سوف يتم تناول مدى التزام الدول العربية بالمبادئ الإحصائية الأساسية للأمم المتحدة ، وتقييم وضعها بالنسبة لأنظمة نشر البيانات طبقا للمعيار العام (GDDS) ،

¹ - الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (امان) ، " دور البرلمان والبرلمانيين في مواجهة الفساد" ، ص 7 ، 2005

والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)، ثم تحليل وضع الدول العربية بالنسبة لمؤشر القدرة الإحصائية Statistical Capacity Indicator، وذلك على النحو التالي.

1/3: التزام الدول العربية بالمبادئ الإحصائية الأساسية للأمم المتحدة

قامت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بإرساء عشرة مبادئ أساسية للإحصاءات الرسمية، وقد توصلت دراسة عن تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا - التي تضم عدد كبير من الدول العربية - ، من خلال مسح تضمن ستة وثلاثون سؤالاً للمكاتب الإحصائية الوطنية. حيث يوضح الجدول رقم (1) أن منطقة الإسكوا تنفذ حوالي 77 في المائة من المبادئ الأساسية بشكل عام. ويتراوح هذا المعدل ما بين 64 في المائة للأردن و94 في المائة لفلسطين. وأيضاً تلاحظ أن سبعة من المبادئ الأساسية العشرة لا تطبق بشكل كامل. حيث سجلت الدول العربية أقل نسبة في تنفيذ المبدأ العاشر "التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف" (57 في المائة)، وقد تبين أن كل من: المبادئ الرابع "الحيلولة دون إساءة الاستعمال"، والسادس "السرية"، والسابع "القوانين" فيتم تطبيقها بشكل كامل نسبياً¹.

وتعمل الأجهزة الإحصائية الوطنية ضمن إطار قانوني، يسمى قانون الإحصاءات العامة. وطبقاً للمسح السابق، فقد أفادت معظم الدول عن وجود برامج عمل سنوية أو متعددة السنوات للأنشطة الإحصائية - وليس بالضرورة وجود إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات - وجزير بالذكر، فإن هناك حوالي 10 دول عربية لديها استراتيجيات إحصائية². وطبقاً لنتائج المسح، فإن ثلاث دول فقط قد أنشأت مجلساً أعلى للإحصاء وهي: مصر وفلسطين والجمهورية العربية السورية. وينوي كل من العراق وقطر تشكيل مجلس أعلى للإحصاء في المستقبل. وقد أفادت معظم الدول بأن مكاتبها الوطنية للإحصاء حرة من أي تدخل سياسي في كل ما يخص وضع المنهجية وتصميم المسوح، حيث ينص قانون الإحصاء المعمول به لدى الدول على حرية الأجهزة الإحصائية واستقلاليتها في جمع البيانات ونشرها. هذا وتلتزم الدول بإضفاء السرية على البيانات المتعلقة بأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض الإحصاءات سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، حيث تنص قوانين الدول جميعها على سرية البيانات الفردية. وأفادت معظم الدول بإمكان الاطلاع على التبويب النهائي وليس على التبويب الفردي. وأفادت معظم الدول بأنه لا يوجد برنامج تدريبي خاص بموظفي الوحدات الإحصائية في المؤسسات الحكومية، وإن وجدت فهي محصورة في مراكز قومية للتدريب. وترى كل من مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة أن ميزانية تدريب العاملين في الجهاز الإحصائي غير ملائمة.

جدول رقم (1) تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في دول الإسكوا												
نسبة الردود	مجموع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	المبدأ
		1	1	2	4	2	5	2	2	4	13	عدد الأسئلة

¹ - الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، "تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا"، ص 2، نوفمبر 2006.

² - المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، "الهيكل والتشريعات واسلوب عمل الأجهزة الإحصائية العربية، دمشق، 2008.

البلد	عدد الردود بالإيجاب											بالإيجاب (نسبة مئوية)
	الردود بالإيجاب											
مصر	27	-	1	1	4	2	4	2	2	3	8	75
العراق	28	1	-	2	4	2	4	2	2	4	7	78
الأردن	23	1	-	1	4	2	3	2	1	3	6	64
فلسطين	34	1	1	2	4	2	5	2	2	4	11	94
قطر	27	-	1	2	4	2	2	2	1	3	10	75
لسوريا	30	1	1	1	4	2	4	2	2	4	9	83
الإمارات	25	-	1	1	4	2	3	2	2	3	7	69
المجموع	194	4	5	10	28	14	25	14	12	24	58	-
النسبة %	-	57	71	71	100	100	71	100	86	86	64	77

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، " تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا " ،
نوفمبر 2006.

وفي دراسة هامة قام بها المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، لدراسة واقع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية ، توصلت - من خلال تحليل للمعلومات المقدمة من الأجهزة الإحصائية بموجب استمارة للاستبيان - الى أن (87%) من الأجهزة الإحصائية في الدول العربية تتبع النظام المركزي في العمل الإحصائي، وان جميع الدول قد عملت بموجب قوانين وأنظمة تم سنها للأغراض الإحصائية وسميت بقانون الإحصاء أو قانون في شأن الإحصاء والتعداد ، كما أن (86%) من هذه الدول ينص قانونها على أن إدارة الإحصاء هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن إصدار ونشر الإحصاءات الرسمية ، على الرغم من ذلك توجد جهات رسمية أخرى تتولى إصدار إحصاءات رسمية بموجب قوانينها، وان (25%) فقط من هذه الإصدارات تخضع لمعايير محددة ومعتمدة مركزياً¹.

2/3: التزام الدول العربية بالمعيار العام والخاص لنشر البيانات (GDDS) ، (SDDS)

يعتبر نشر المعلومات الحديثة عن السياسات الاقتصادية والمالية والممارسات المتبعة وكيفية صنع القرار في مختلف البلدان مطلباً أساسياً لمساعدة المستثمرين في إصدار أحكام صحيحة ، ولتمكين الأسواق من العمل بكفاءة ويسر. وفي أعقاب الأزمة المكسيكية في الفترة 1994-1995، استحدث صندوق النقد الدولي في عام 1996 معياراً خاصاً لنشر البيانات (SDDS) وذلك لإرشاد البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال الدولية ، والأخرى التي قد تسعى لنشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور ، حيث توافق البلدان المشتركة في هذا النظام على نشر بيانات مالية واقتصادية وطنية مفصلة، بما في ذلك بيانات الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي، حسب جدول زمني معلن.

¹ - إسماعيل الدليمي وآخرون ، " دراسة واقع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية " ، المؤتمر الإحصائي العربي الأول ، "لاتنمية بدون إحصاء" ، الأردن ، عمان ص 25 ، نوفمبر 2007.

وقد أنشئ أيضاً في عام 1997 نظام لنشر البيانات (GDDS) لإرشاد البلدان التي لم تسمح ظروفها بعد بالاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات والتي تحتاج إلى تحسين نظمها الإحصائية.

وقد انضم " نصف " الدول العربية للنظام العام لنشر البيانات (GDDS) ، وهي دول : الأردن ، والكويت ، ولبنان ، وموريتانيا ، وعمان ، وفلسطين ، وقطر ، والسعودية ، والسودان ، وسوريا ، واليمن ، وذلك من اجمالي 92 دولة على مستوى العالم. بينما انضمت ثلاثة دول عربية إلى النظام الخاص لنشر البيانات (SDDS) ، وهي : مصر ، وتونس ، والمغرب ، وذلك من اجمالي 64 دولة على مستوى العالم.

3/3 : تقييم وضع الدول العربية في مؤشر القدرة الإحصائية Statistical Capacity Indicator

قام البنك الدولي بتصميم مؤشراً مركباً للقدرة الإحصائية ، يقدم إطاراً شاملاً للقدرة الإحصائية للدول النامية (144 دولة نامية) وفقاً لمجموعة من المعايير والتوصيات الدولية ، ويتكون هذا المؤشر المركب للقدرة الإحصائية من مجموعة من المؤشرات الفرعية. ويعتمد المؤشر المركب على ثلاثة أبعاد ، الأول هو الممارسات الإحصائية ، ويتناول القدرة على الوفاء بالمعايير والأساليب الإحصائية المتعارف عليها عالمياً. والثاني هو جمع البيانات ، ويتناول مدى دورية وتكرار التعدادات والمسوح واكتمال سجلات البيانات الأساسية. والثالث هو إتاحة الإحصاءات ، ويتناول مدى توافر وإتاحة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

ويوضح الجدول رقم (2) وضع الدول العربية بالنسبة لمؤشر القدرة الإحصائية الاجمالي ، ومؤشراته الفرعية بالمقارنة بالمتوسط العام لعام 2007. حيث يلاحظ بالنسبة للمؤشر الكلي للقدرة الإحصائية ، ان عدد قليل من الدول العربية تحقق أداء أفضل من المتوسط العام لجميع الدول النامية ، مثل دول مصر ، والمغرب ، والأردن . بينما جاء الأداء اقل نسبياً في باقي الدول العربية. وقد احتلت مصر المرتبة الخامسة بالنسبة للمؤشر الكلي - على مستوى الـ 144 دولة نامية - حيث لم يسبقها سوى دول : ارمينا ، ورومانيا ، وشيلي ، ولاتفيا ، وقيرقيزيا.

وبالنظر للمؤشرات الفرعية الثلاثة ، نجد ان المغرب ، ومصر ، والأردن ، وتونس تحتل المراتب الأولى في مؤشر التطبيقات الإحصائية ، بينما تحتل العراق والصومال المرتبة الأخيرة. وبالنسبة لمؤشر جمع البيانات تحتل مصر ، والمغرب مرتبة متقدمة ، بينما تأتي كل من الصومال وجيبوتي في المرتبة الأخيرة. وفيما يتعلق بمؤشر إتاحة الإحصاءات ، تسجل مصر ، والجزائر مرتبة متقدمة ، وتأتي كل من ليبيا والصومال في مرتبة متأخرة.

جدول رقم (2) مؤشر القدرات الإحصائية لعام 2007 (صفر - 100)

الدولة	المؤشر الكلي	مؤشر التطبيقات الإحصائية	مؤشر جمع البيانات	مؤشر إتاحة الإحصاءات
مصر	89	70	100	97
المغرب	79	80	80	78
الأردن	69	70	60	78
تونس	66	70	50	78

83	50	50	61	الجزائر
72	40	60	57	سوريا
77	60	30	56	جزر القمر
78	40	50	56	اليمن
73	60	20	51	العراق
73	30	30	44	لبنان
72	10	30	37	جيبوتي
72	-	30	34	السودان
43	20	30	31	ليبيا
43	10	10	21	الصومال
79	60	59	66	المتوسط العام لجميع الدول النامية

المصدر: البنك الدولي ، " مؤشر القدرة الإحصائية " ، 2007.

خلاصة الأمر: الدول العربية ليست كتلة إحصائية واحدة متجانسة في أدائها الإحصائي ، فبعض الدول العربية حقق أداء إحصائي أفضل من البعض الآخر ، ولانزال الأنشطة الإحصائية في بعض الدول العربية تعاني من مجموعة من نقاط الضعف وأوجه القصور ، سواء فيما يتعلق بجودة وشمول المنتجات والخدمات الإحصائية والمعلوماتية ، أو بالنسبة لسلامة الإطار المؤسسي والتشريعي الذي تعمل من خلاله هذه الأنشطة ، بما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من صناعة الإحصاء والمعلومات لمساعدة صانعي السياسات ومتخذي القرارات ، ودعم مسيرة وجهود التنمية¹. وبشكل عام هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية ، لاستيفاء الدول العربية لكافة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة ، وإحداث تطويرات في مجالات التطبيقات الإحصائية ، وجمع وإتاحة الإحصاءات والمعلومات. كما أن هناك حاجة ماسة لانتهاج جميع الدول العربية من إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات ، بما يتوافق مع خطة عمل مراكش ، فضلا عن تفعيل اللامركزية الإحصائية.

(4)

كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية

توجد مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بكفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، هذه المؤشرات هي : مؤشرات الحرية الاقتصادية ، ومؤشرات سهولة أداء الأعمال ، ومؤشرات الفساد وفعالية الحكومة ، ومؤشرات الحوكمة المؤسسية ، وفيما يلي سوف يتم التعرف على أوضاع الدول العربية بالنسبة لهذه المؤشرات.

1/4: أوضاع الدول العربية في مؤشرات الحرية الاقتصادية

¹ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، " نحو تصميم نظام قومي للإحصاء والمعلومات في مصر : تقييم الوضع الراهن في مصر ومقترحات التطوير " ، ص 10 ، نوفمبر 2006.

تصدر مؤسسة هيريتاج فاونديشن وصحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكيتين تقريراً سنوياً عن اتجاهات الحرية الاقتصادية في العالم ، من خلال مؤشر مجمع من مكونات متفرعة عنه تتمثل في عوامل حرية الأعمال ، التجارة ، الضرائب ، النقد ، الاستثمار ، المالية ، الملكية ، اليد العاملة ، إضافة إلى عامل مدى التحرر من الفساد المالي وحجم الحكومة . وقد غطى تقرير عام 2008 ، 157 دولة ، يتم تقييم أدائها من خلال أربع فئات: دول حرة وهي الدول التي تسجل بين 80 إلى 100 نقطة. ودول حرة في أغلب الأحيان وهي الدول التي تسجل بين 70 إلى 79.9 نقطة. ودول متوسطة الحرية وهي الدول التي تسجل بين 60 إلى 69.9 نقطة ، ودول غير حرة في أغلب الأحيان وهي الدول التي تسجل بين 50 إلى 59.9 نقطة ، ودول غير حرة وهي الدول التي تسجل بين صفر إلى 49.5 نقطة.

وبالنظر إلى وضع الدول العربية ، طبقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية الواردة في الجدول رقم (3) ، يلاحظ الآتي :

- 1 - لم تقع أي دولة عربية في الفئة الأولى فئة الدول الحرة.
 - 2 - تقع البحرين فقط في فئة الدول الحرة في أغلب الأحيان ، وتحتل المركز الأول عربياً ، بسبب البيئة الصالحة للعمل المستند إلى نظامها المالي والمصرفي الممتاز ، بالإضافة إلى قلة الحواجز والعراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية ، وحماتها للملكية الفكرية.
 - 3- تقع 7 دول عربية في فئة الدول متوسطة الحرية ، وهي: الكويت ، عمان ، الأردن ، قطر ، والإمارات ، والسعودية ، ولبنان .
 - 4 - تقع دول في فئة الدول غير الحرة في أغلب الأحيان ، وهي : تونس ، المغرب، مصر ، الجزائر، موريتانيا ، جيبوتي ، اليمن.
 - 5 - تقع ليبيا وسوريا في فئة الدول غير الحرة ، وإن كانت ليبيا تحقق حرية جيدة في مجال الحرية النقدية والمالية ، وتحقيق سوريا حرية مالية جيدة.
- وبالنسبة للمؤشرات الفرعية ، تأتي البحرين كأفضل دولة عربية في مجالات: حرية الأعمال والحرية التمويلية والملكية الفكرية ، وتأتي عمان كأفضل دولة عربية في مجال حرية التجارة ومكافحة الفساد ، وتأتي الكويت كأفضل دولة عربية في مجال الحرية المالية ، وتأتي الإمارات كأفضل دولة عربية في مجال حجم الحكومة ، وتأتي لبنان كأفضل دولة عربية في مجال الحرية النقدية ، وتأتي المغرب كأفضل دولة عربية في مجال حرية الاستثمار ، وتأتي السعودية كأفضل دولة عربية في مجال حرية العمل .

جدول رقم (3) وضع الدول العربية طبقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2007 (نقطة)

الدولة	الترتيب عام 2007	المؤشر المجمع	حرية الأعمال	حرية التجارة	الحرية المالية	حجم الحكومة	الحرية النقدية	حرية الاستثمار	الحرية التمويلية	الملكية الفكرية	الحرية من الفساد	حرية العمل
البحرين	24	71.2	80	79.6	99.4	75.3	80.1	50	90	60	58	40
الكويت	41	66.6	70.7	77.2	99.9	60.7	78.8	50	50	50	47	82.1
عمان	44	66.1	56.6	83.8	98.5	52	77.5	50	50	50	63	79.3

65.2	57	50	60	50	83.5	57.4	83.2	74.2	54.9	63.5	54	الأردن
60	59	50	50	30	72.4	71.4	99.8	76.4	60	62.9	58	قطر
76.1	62	40	40	30	73.6	82.3	99.9	75	49.3	62.8	59	الإمارات
92.5	34	50	40	30	80	66.7	99.4	70.4	53	61.6	66	السعودية
72	31	30	70	30	88.4	64.3	93.9	77.4	56.6	61.4	67	لبنان
54.2	49	50	30	30	80.1	78.5	73.3	71.8	78.9	59.6	80	تونس
39.7	32	30	40	70	83.2	78.1	63.2	61	74.6	57.2	94	المغرب
69	34	40	30	50	66.8	72.8	90.4	57.2	40.9	55.1	106	مصر
53.8	28	30	20	50	80.7	74.2	73.8	66	73.7	55	108	الجزائر
49.8	30	30	50	60	73.9	57.4	75.5	71.4	37.5	53.6	126	موريتانيا
70.5	30	30	60	50	79	60	80.5	36.4	38.3	53.5	127	جيبوتي
67.6	27	30	30	50	68.2	56.2	83.2	66.4	53.5	53.2	128	اليمن
55	34	30	10	30	69	58.3	82.4	54	58.4	48.1	142	سوريا
20	25	10	20	30	80.1	43.8	81.7	39.6	20	37	154	ليبيا

Source :The Heritage Foundation , " 2008 Index of Economic Freedom " , 2008.

2/4 : أوضاع الدول العربية في مؤشرات سهولة أداء الأعمال

يصدر البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ، تقرير سنوي بعنوان " أداء الأعمال " ، وقد اشتمل تقرير عام 2008 على 178 دولة ، ويحلل التقرير من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال ، عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري ، وهي : تأسيس الكيان القانوني للمشروع وبدء النشاط التجاري ، واستخراج التراخيص ، وتوظيف العاملين ، وتسجيل الملكية ، والحصول على الائتمان المصرفي ، وحماية المستثمرين ، ونظام دفع الضرائب ، والتجارة عبر الحدود ، وإنفاذ العقود ، وأخيرا تصفية النشاط التجاري .

ووفقا للتقرير ، تحتل السعودية المركز الأول عربيا في كل من المؤشر الكلي لسهولة أداء الأعمال لعام 2007 بـ 23 نقطة ، ومؤشرات : بدء المشروع ، و التعامل مع التراخيص ، و تسجيل الممتلكات . بينما تأتي الكويت في المركز الثاني في المؤشر الكلي لسهولة أداء الأعمال لعام 2007 بـ 40 نقطة ، وفي المركز الأول عربيا بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بحماية المستثمرين ، و تأتي موريتانيا في المركز الأخير بـ 157 نقطة . وأيضا تأتي عمان في المركز الأول عربيا بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بتوظيف العاملين ، وتأتي لبنان في المركز الأول عربيا بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بالحصول على الائتمان ، وتأتي الإمارات المركز الأول عربيا بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بدفع الضرائب ، وتأتي مصر في المركز الأول عربيا بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بالتجارة عبر الحدود ، وتأتي اليمن في المركز الأول عربيا بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بإنفاذ العقود ، وأخيرا تأتي تونس في المركز الأول عربيا بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بإغلاق المشروع .

جدول رقم (4) مؤشر سهولة أداء الأعمال في الدول العربية 2007

الدولة	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء المشروع	التعامل مع التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	إغلاق المشروع
السعودية	23	36	47	40	3	48	50	7	33	136	79
الكويت	40	121	85	39	72	68	19	8	99	99	67
عمان	49	107	130	26	15	97	64	5	104	110	59
الإمارات	68	158	38	65	8	115	107	4	24	144	139
الأردن	80	133	71	45	109	84	107	19	59	128	87
لبنان	85	132	113	53	92	48	83	33	83	121	117
تونس	88	68	96	113	66	97	147	148	28	80	30
اليمن	113	175	35	63	44	158	122	84	128	41	83
فلسطين	117	166	132	103	118	68	33	22	77	125	178
الجزائر	125	131	108	118	156	115	64	157	114	117	45
مصر	126	55	163	108	101	115	83	150	26	145	125
المغرب	129	51	88	165	102	135	158	132	67	114	60
سوريا	137	169	86	126	89	158	107	98	127	171	77
العراق	141	164	104	60	40	135	107	37	175	150	178
السودان	143	95	131	140	32	135	141	60	143	143	178
جيبوتي	146	165	92	130	131	135	173	51	66	159	126
جزر القمر	147	145	56	158	84	158	122	46	119	152	178
موريتانيا	157	167	142	117	52	115	141	171	152	89	143

المصدر: البنك الدولي، " تقرير ممارسة الأعمال 2008"، 2008.

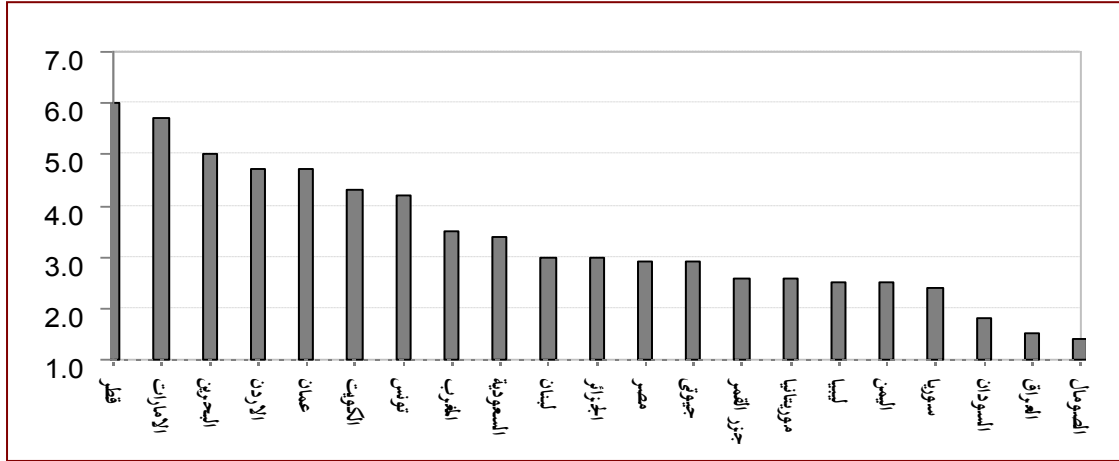
3/4: أوضاع الدول العربية في مؤشرات الفساد وفعالية الحكومة

1/3/4: مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index)

يصدر مؤشر مدركات الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية، ويهدف إلى قياس ظاهرة الفساد وتقييم مستويات الفساد في مختلف بلدان العالم، وهو مؤشر مركب يعتمد على عدد من المتغيرات الناتجة عن عمليات مسح تجريبها مختلف المنظمات في دول العالم، ويعكس المؤشر آراء صانعي القرار وبصفة خاصة أصحاب الأعمال والأكاديميين والمحللين من جميع أنحاء العالم، ويقوم المؤشر بترتيب بلدان العالم وفقاً لدرجة الفساد ومدى انتشاره في الدول المختلفة. ويصدر المؤشر بصفة دورية سنوية، ويقوم المؤشر بترتيب 179 دولة على مستوى العالم، وتتراوح قيمة المؤشر من الصفر

(أعلى درجات تفشى الفساد ، أو فاسد جداً) إلى عشر نقاط (حالة عدم وجود فساد تماماً) حيث تدرج الدول الأقل نقاطاً باعتبارها من الدول الأكثر فساداً بين الدول المتضمنة في المؤشر .
ويوضح الشكل البياني رقم (1) ، ان مؤشر مدركات الفساد سجل اقل من 5 نقطة في جميع الدول العربية ، باستثناء دول : قطر ، والامارات ، والبحرين .

الشكل البياني رقم (1) مؤشر مدركات الفساد (CPI) للدول العربية لعام 2007



المصدر : منظمة الشفافية العالمية ، " مؤشر مدركات الفساد لعام 2007 " ، 2008

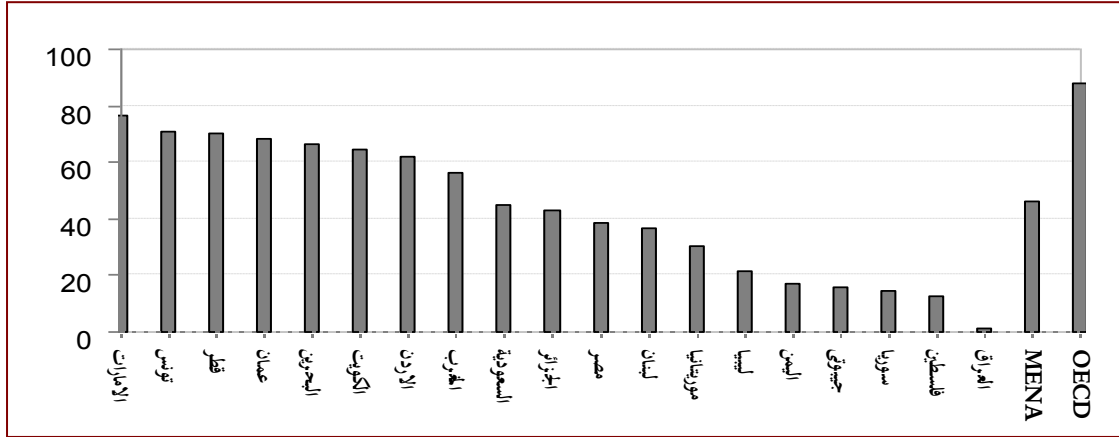
2/3/4: مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness)

يعد مؤشر فاعلية الحكومة ، من أهم مؤشرات الحوكمة الستة التي يقوم بإصدارها البنك الدولي ، والتي تغطي 212 دولة على مستوى العالم ، وهو يقيس نوعية الجهاز البيروقراطي، وحجم تكاليف المعاملات، ودرجة استقرار الحكومة ، ونوعية الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة. ويعتمد البنك الدولي في صياغته لمؤشرات الحكم الجيد على تعريف شامل للحكم الجيد بأنه مجموعة التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما ، ويتضمن هذا التعريف كل من : العملية التي يتم بها اختيار الحكومة ، والقدرة الفعالة للحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات المتعددة، واحترام كل من الأفراد والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم¹.

وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر و 100) ، وتمثل القيم الأكبر تحسناً في أداء الدولة ، ويتناول الشكل البياني رقم (2) ترتيب الدول العربية ، حيث يلاحظ ان دول : الامارات ، وتونس ، وقطر تتمتع بفاعلية جيدة للحكومة ، بينما تعاني سوريا ، وفلسطين ، والعراق من أداء اقل نسبياً. وان كانت كافة الدول العربية تتأخر عن وضعية دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

¹ - Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi , " Governance Matters VI: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996-2006 " , The World Bank , July 2007.

الشكل البياني رقم (2) مؤشر فاعلية الحكومة للدول العربية لعام 2006



SOURCE : World Bank , " Governance & Anti-Corruption , WGI 1996-2007 Interactive " .

4/4: مؤشرات الحوكمة والأخلاقيات المؤسسية

ينشر البنك الدولي مجموعة من المؤشرات تندرج تحت مسمى مؤشرات الحوكمة والأخلاقيات المؤسسية ، وهي : مؤشر الحوكمة المؤسسية ، ومؤشر الفعالية القضائية/القانونية ، ومؤشر أخلاقيات القطاع العام ، ومؤشر الأخلاقيات المؤسسية ، ومؤشر الفساد المؤسسي القانوني ، ومؤشر الفساد المؤسسي غير القانوني. وتتراوح قيم هذه المؤشرات بين (صفر و 100) ، وتمثل القيم الأكبر تحسناً في أداء الدولة. ويوضح الجدول رقم (5) أوضاع سبعة دول عربية بالنسبة لهذه المؤشرات ، حيث احتلت الامارات المركز الأول في مؤشرات : ومؤشر الفساد المؤسسي القانوني ، ومؤشر الفساد المؤسسي غير القانوني ، ومؤشر أخلاقيات القطاع العام ، ومؤشر الأخلاقيات المؤسسية. وسجلت الأردن المركز الأول في مؤشر الفعالية القضائية/القانونية. واحتلت البحرين المركز الأول في مؤشر الحوكمة المؤسسية. بينما تعاني الجزائر من أوضاع متأخرة نسبياً في هذه المؤشرات الستة.

جدول رقم (5) مؤشرات حوكمة وأخلاقيات المؤسسات - عام 2004

الدول	مؤشر الفساد المؤسسي غير القانوني	مؤشر الفساد المؤسسي القانوني	مؤشر الأخلاقيات المؤسسية	مؤشر أخلاقيات القطاع العام	مؤشر الفعالية القضائية/القانونية	مؤشر الحوكمة المؤسسية
الإمارات	77.8	68.2	73.0	76.2	66.9	48.7
الأردن	66.9	59.4	63.2	58.8	67.0	38.1
البحرين	66.9	52.3	59.6	57.3	57.2	52.4
تونس	65.6	48.8	57.2	62.0	65.1	46.0
مصر	49.2	40.4	44.8	35.0	46.9	49.3

34.4	31.8	27.0	39.4	39.3	39.4	الجزائر
43.5	52.2	46.1	37.5	28.6	46.3	المغرب

Daniel Kaufmann , "Corruption, Governance and Security: Challenges for the Rich Countries and the World" , in "Global Competitiveness Report 2004/2005" , September, 2004.

خلاصة الأمر : أظهرت مؤشرات قياس كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، ان بعض الدول العربية - وخاصة الدول العربية صغيرة الحجم ، ودول مجلس التعاون الخليجي - حققت وضعاً جيداً ، بالمقارنة بباقي الدول العربية.

(5)

العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات في الدول العربية

للتعرف على طبيعة العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، سوف يتم حساب معاملات ارتباط الرتب بين مؤشر القدرة الإحصائية ، ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية السابق عرضها في الفصل الثاني والثالث من الدراسة ، وكذلك سوف يتم رسم " نقاط الانتشار " بينهما. ويوضح الجدول رقم (6) ترتيب الدول العربية ، طبقاً لمؤشرات القدرة الإحصائية ، ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات ، والذي يتبين منه ان مصر تحتل المركز الأول في مؤشرى القدرة الإحصائية ، والحوكمة المؤسسية ، وذلك من

ضمن 10 دول عربية. بينما تحتل الأردن المركز الأول في مؤشر الحرية الاقتصادية ، وأداء الأعمال ، ومدركات الفساد. وتحتل تونس المركز الأول في مؤشر فاعلية الحكومة¹.

جدول رقم (6) ترتيب الدول العربية في مؤشرات القدرة الإحصائية ، وكفاءة الأسواق والمؤسسات

(الترتيب الأقل = وضع أفضل)

الدولة	مؤشر القدرة الإحصائية	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر أداء الأعمال	مؤشر فاعلية الحكومة	مؤشر مدركات الفساد	مؤشر الحوكمة المؤسسية
الجزائر	5	6	5	4	4	5
جيبوتي	10	8	9	9	6	-
مصر	1	5	6	5	7	1
الأردن	3	1	1	2	1	3
لبنان	9	2	2	6	5	-
موريتانيا	6	7	10	7	8	-
المغرب	2	4	7	3	3	2
سوريا	7	10	8	10	10	4
تونس	4	3	3	1	2	-
اليمن	8	9	4	8	9	-

المصدر : من إعداد الباحث ، بالاستناد إلى الجداول السابق عرضها في الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (7) معاملات ارتباط الرتب بين مؤشر القدرة الإحصائية ، ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات ، حيث يتبين ان مؤشر القدرة الإحصائية يرتبط ايجابيا بشكل قوى نسبيا مع مؤشر فاعلية الحكومة ، والحوكمة المؤسسية ، بينما يرتبط ايجابيا بشكل ضعيف نسبيا مع مؤشرات : الحرية الاقتصادية ، ومدركات الفساد ، وأداء الأعمال.

جدول رقم (7) معاملات ارتباط الرتب بين مؤشر القدرة الإحصائية ،

ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات

المؤشر	قيمة معامل الارتباط
مؤشر الحرية الاقتصادية	0.45
مؤشر أداء الأعمال	0.16
مؤشر فاعلية الحكومة	0.71
مؤشر مدركات الفساد	0.44
مؤشر الحوكمة المؤسسية	0.70

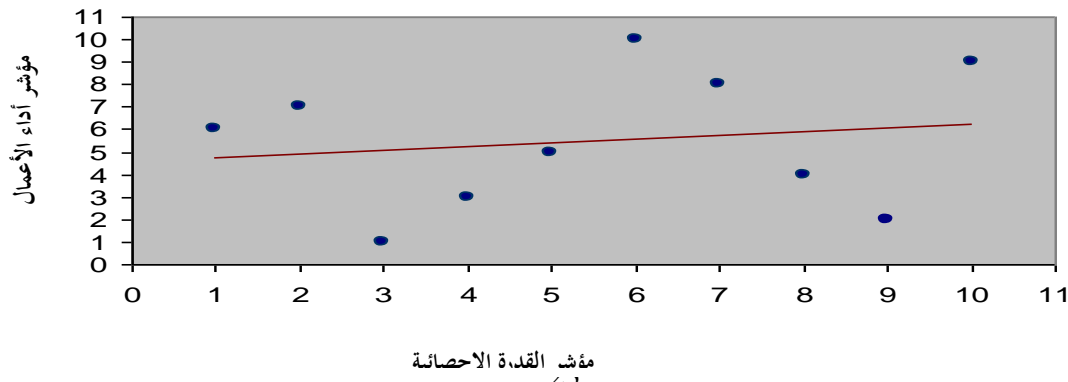
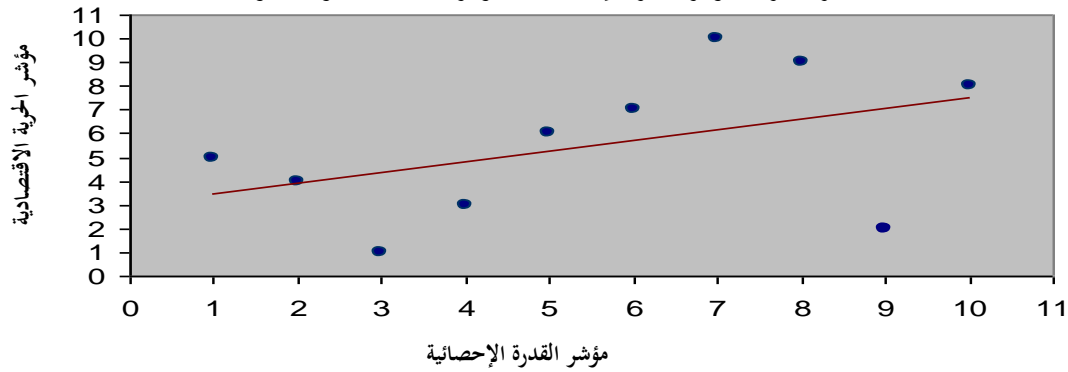
¹ - تم تضمين الدول العربية التي تتواجد في مؤشر القدرة الإحصائية ، واستبعاد الدول العربية الأخرى. والترتيب يوفر تمثيل لقيم المؤشرات المختلفة.

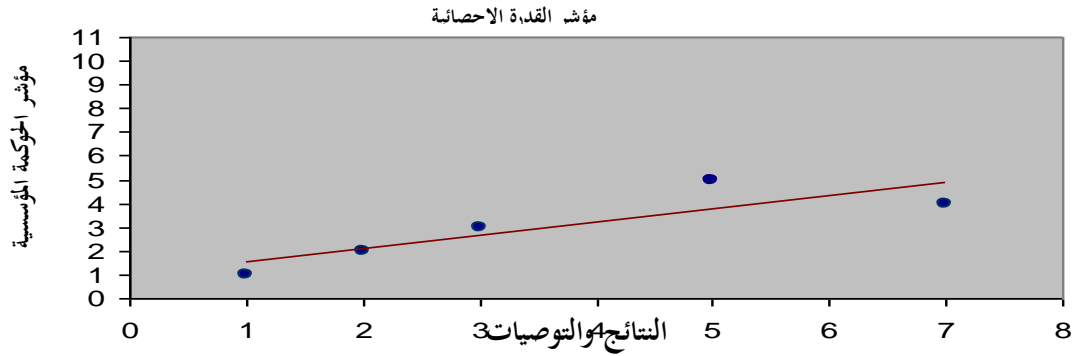
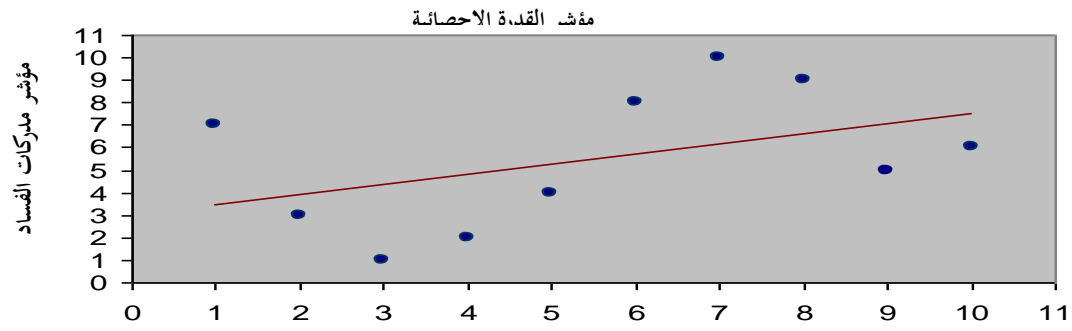
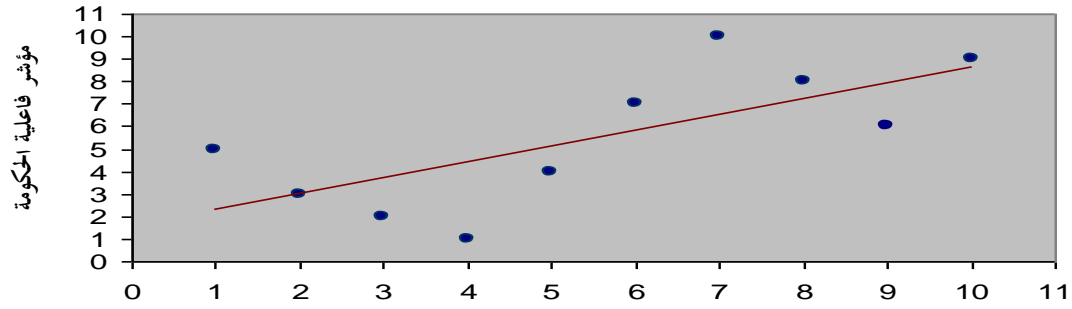
ان النتيجة السابقة تستند إلى تحليل جزئي مبسط ومباشر ، الا انه من المعروف ان مؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات تتأثر بمجموعة من المحددات اقتصادية ومؤسسية وتنظيمية أخرى بخلاف محدد الإحصاء والمعلومات ، كما أن معاملات الارتباط السابقة تخفى الآثار غير المباشرة بين مؤشر القدرة الإحصائية ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات ، بمعنى ان مؤشر القدرة الإحصائية قد يرتبط بشكل قوى ومباشر بمؤشر فاعلية الحكومية ، وهذا الأخير قد يؤثر بالإيجاب على مؤشرات الحرية الاقتصادية وأداء الأعمال ، وهكذا.

ومن خلال رسم " نقاط الانتشار " بين مؤشر القدرة الإحصائية ، ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات ، يتبين وجود علاقة طردية موجبة تتباين قوتها من مؤشر لأخر ، وذلك على النحو الذى توضحه الأشكال البيانية التالية

خلاصة الأمر : على الرغم من أن كفاءة الأسواق والمؤسسات فى الدول العربية تتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية – بخلاف دور الاحصاءات والمعلومات – ، إلا أن القدرات الإحصائية والمعلوماتية لها اثر هام مباشر على فعالة اداء الحكومة ، حوكمة المؤسسات ، وربما بشكل غير مباشر على كفاءة وفعالية الأسواق متمثلة فى الحرية الاقتصادية وأداء الأعمال.

نقاط الانتشار بين رتب مؤشر القدرة الإحصائية ، ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات





تعتبر المعلومات مكوناً رئيسياً هاماً لتفعيل مفاهيم اقتد مؤشـر القدرة الإحصائية مع أن يتزايد الطلب المحتمل والحالي على المعلومات بمعدلات متسارعة ، خاصة في ضوء عولمة الأسواق وتحرير التدفقات السلعية والرأسمالية ، والزيادة المحتملة في التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتوسع حجم القطاع الخاص في المجتمع. وفي ضوء الارتباط الوثيق بين المعلومات وكفاءة الأسواق والمؤسسات ، سعى فرع " اقتصاديات المعلومات " إلى تلاقى " النقص " الذى يحدث في توافر المعلومات بالكمية والكيفية المطلوبة ، لإتمام التبادلات والمعاملات في الأسواق بين الأطراف المختلفة ، من خلق " الحوافز " والدوافع لديهم للإفصاح عن هذه المعلومات وتمائل وصولها ، بما يحقق تعظيم المنافع لكافة الأطراف ويراعى الكفاءة الاقتصادية ، والتخصيص الأمثل للموارد. وقد اتضح أن للمعلومات دور هام في تنشيط المنافسة في الأسواق ، والقضاء على حالات الفشل التى قد تعترضها ، وكذلك تبين ان للمعلومات دورا هاما لقيام الحكومة بدور المنظم لأحوال السوق من خلال مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والرقابية المختلفة ، فضلا عن أهميتها بالنسبة لقرارات الاستثمار وجذب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة. كما تساعد توافر المعلومات وضمان وصولها المتكافئ بين الأطراف على حسن إدارة الائتمان وتمويل المشروعات على أسس مدروسة من الإفصاح والشفافية ، سواء من خلال البورصات أو الجهاز المصرفي .

وقد اشارت العديد من دراسات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، إلى ان الدول العربية ليست كتلة إحصائية واحدة متجانسة في أدائها الإحصائي ، فبعض الدول العربية حقق أداء إحصائي أفضل من البعض الآخر ، والبعض لديه استراتيجيات وطنية للإحصاء ، وقانون للإحصاء ، إلا أن بعض الدول العربية يحتاج إلى إحداث تطوير في المنظومة الإحصائية ، ولاتزال الأنشطة الإحصائية في بعض الدول العربية تعاني من مجموعة من نقاط الضعف وأوجه القصور، سواء فيما يتعلق بجودة وشمول المنتجات والخدمات الإحصائية والمعلوماتية ، أو بالنسبة لسلامة الإطار المؤسسي والتشريعي الذى تعمل من خلاله هذه الأنشطة ، بما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من صناعة الإحصاء والمعلومات لمساعدة صانعي السياسات ومتخذي القرارات ، ودعم مسيرة وجهود التنمية.

وأظهرت مؤشرات قياس كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، ان بعض الدول العربية - وخاصة الدول العربية صغيرة الحجم ، ودول مجلس التعاون الخليجي - حققت وضعاً جيداً ، بالمقارنة بباقي الدول العربية.

وأيضاً تبين انه على الرغم من أن كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية تتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية ، إلا انه يعتقد أن القدرات الإحصائية والمعلوماتية لها اثر هام ورئيسي على كفاءة وفعالية الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتعتقد الدراسة أن الدول العربية إذا ما قامت بإجراء تحسينات في منظومة الإحصاء والمعلومات ، فان ذلك سوف يعود بالإيجاب وبشكل قوى على كفاءة الأسواق والمؤسسات بها ، وخاصة في المجالات التالية :

1. استكمال باقى الدول العربية جهودها نحو إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات والمعلومات. مع ضرورة توجه صانعي السياسات الإحصائية في الدول العربية ، نحو إتباع مبدأ لامركزية النظام القومى للإحصاء والمعلومات ، لتحقيق المزيد من الكفاءة والفاعلية له.
2. ضرورة إدماج القطاع الخاص في صناعة الإحصاء والمعلومات في الدول العربية ، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في مجتمع المعلومات، حيث أنه هو المصدر الاساسى للبيانات في ظل اقتصاد السوق، وفي نفس الوقت هو المستهلك لجزء كبير من البيانات، والمستثمر الرئيسى في التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.
3. تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على جميع الأنشطة الإحصائية في الدول العربية.

وختاماً ، فان توافر المعلومات والإحصاءات " الكاملة " ، سوف يمكن الدول العربية من : تحسين التنافسية ، وتقليل تكلفة المعاملات ، وإعداد الخطط والسياسات بشكل موضوعي ، والوقوف على أداء وإنجازات المؤسسات المختلفة.

(7)

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. البنك الدولي ، " تقرير ممارسة الأعمال 2008 " ، 2008.
2. إيمان الشاعر ، " الاقتصاد المؤسسى الجديد مع التركيز على إمكانيات تطبيقه في مجال العمل الجماعى في قطاع الزراعة المصرى " ، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، 2007.
3. إسماعيل الدليمي وآخرون ، " دراسة واقع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية " ، المؤتمر الاحصائى العربى الأول ، "لاتنمية بدون إحصاء" ، الأردن ، عمان ، نوفمبر 2007.
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، " تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا " ، نوفمبر 2006.
5. الأمم المتحدة ، " دليل التنظيم الإحصائى: تشغيل الوكالات الإحصائية وتنظيمها" ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، الطبعة الثالثة، 2004، نيويورك.
6. الاتحاد الساد الدولى للاتصالات ، " تنظيم الاتصالات " ، www.ituarabic.org/telecomregulaory/unit1-1-telecomregulatory.doc

7. المجلس الاقتصادي والاجتماعى بالأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية"، اللجنة الإحصائية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعى.
8. البنك الدولي ، " الحكم الجيد لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط " 2002.
9. آمان (الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة) المؤتمر الوطني لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني: توصيات وأوراق عمل، رام الله، 2003.
10. آمان (الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة) ، " حرية المعرفة والاطلاع أساس الشفافية والمساءلة" ، شباط ، 2006.
11. المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية ، " الحكومة الشفافة : تيسير وصول العموم إلى معلومات الحكومة " ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2005.
12. رأفت رضوان ، " عالم التجارة الالكترونية " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1999.
13. جون د. سوليفان ، " الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسى والاقتصادى " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
14. جيهان احمد رشتى ، " حرية الوصول إلى المعلومات وفرض السرية " ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل العربية الإقليمية حول تأثير هياكل الملكية وتداول المعلومات على حرية الصحافة في العالم العربي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2005.
15. صندوق النقد الدولي ، " ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية " ، 1999.
16. طارق نوير ، " تعزيز القدرات الإحصائية والحكومة الرشيدة : حالة مصر " ، المؤتمر الاحصائى العربى الأول ، "لاتنمية بدون إحصاء" ، الأردن ، عمان ، نوفمبر 2007.
17. يوسف فلاح ، اطار بناء القدرات الاحصائية في الدول العربية، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.
18. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، " نحو تصميم نظام قومي للإحصاء والمعلومات في مصر : تقييم الوضع الراهن في مصر ومقترحات التطوير " ، نوفمبر 2006.
19. معهد التخطيط العربى، "ندوة مشكلات تدفق المعلومات لخدمة التخطيط واتخاذ القرارات في الأقطار العربية" القاهرة، 1995.
20. منتدى PARIS 21 "دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات"، نوفمبر 2004.
21. منتدى PARIS 21، "تقرير منتدى تعزيز القدرات الإحصائية العربية الأردن"، سبتمبر 2003
22. منتدى PARIS 21 ، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، " العد العكسى للفقر : دور الإحصاءات في التنمية العالمية " ، 2006.
23. منتدى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن 21 ، "دليل لوضع خارطة طريق لإعداد إستراتيجية وطنية للإحصاء" منتدى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن 21.
24. محمد الغمري ، " قوانين حرية المعلومات في مصر ، وأثرها على حرية الراى والتعبير ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2005.

25. محمد على القرى ، " نظرية الحوافز : تطبيقات في الاقتصاد الإسلامي " ،
www.elgari.com/article90.htm

26. محمد سلطان أبو على ، هناء خير الدين ، " الأسعار وتخصيص الموارد " ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، 1979 .

27. ميروس ماكوين ، " حرية المعلومات : خطوة نحو عدالة قرار الاستثمار " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2005 .

المراجع الأجنبية :

1. Aboody, David, and Baruch Lev (Dec. 2000). "Information Asymmetry, R&D, and Insider Gains" . Journal of Finance, 9 (6).
2. Akerlof, G. (1970). The market for lemons: quality uncertainty and the market mechanism. Quarterly Journal of Economics 84 (3), 488-500.
3. Birchler, U.W., and M. Büttler (2007). Information Economics. London, Rout ledge. ISBN 978-0415373463.
4. Christopher Scott (2005), "The role of statistics in evidence- based policy-making", PARIS21.
5. Daniel Kaufmann, Art Kraay, and Massimo Mastruzzi , " Governance Matters V: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996-2005 " , The World Bank , September 2006.
6. en.wikipedia.org/wiki/market_economy.
7. Fantom, Neil, "The Marrakech Action Plan for Statistics: Helping to Improve Statistical Capacity in Africa", Development Data Group, The World Bank.
8. G. Bamberg and klaus Spremann (Edit) Agency Theory , Information and Incentives Berlin , Springier - Verlag 1987 .
9. Maasoumi, Esfandiar (1987). "Information theory," The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 2, pp. 846-51.
10. Richard Bolling (1956), "The Role of Statistics in Shaping Economic Policy", The American Statisticians, June, pp. 7-9.
11. Roger Edmunds (2005), "Models of Statistical Systems", PARIS21.
12. The Marrakech Action Plan for Statistics (2004), "Better Data for Better Results an Action Plan for Improving Development Statistics", Presented to the Second International Roundtable on Managing for Development Results, Marrakech, Morocco, February 2004.
13. Spence, A.M.: "Job Market Signaling", Quarterly Journal of Economics 83 (1973), pp. 355-377.
14. Stigler, George J. (1961). "The Economics of Information," Journal of Political Economy, June. (JSTOR))

15. Stiglitz, Joseph E. (2000). "The Contributions of the Economics of Information to Twentieth Century Economics," *Quarterly Journal of Economics*, 115(4), pp. 1441-1478.
16. Stiglitz, Joseph E., "Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability", Stanford University, 2000.
17. S. Ross, "The Economic Theory of Agency: The Principals Problem", *American Economic Review* 63 (1973) 134-139.
18. The Committee for the Coordination of Statistical Activities, "Principles Governing International Statistical Activities", UN, September 2005.
19. The Heritage Foundation, "2008 Index of Economic Freedom", 2008.